2009

عام الزراعـــة

المحتويات:

١. واقع القطاع الزراعي
٢. تحديات التنمية الزراعية
٣. الوثيقة الزراعية
   - آلية إعداد الوثيقة الزراعية
   - أولويات المرحلة الحالية والقادمة
   - استراتجيات التنفيذ

مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني:

تبلغ مساهمة القطاع الزراعي حوالي ٣,٢% من قيمة الناتج المحلي (٢٠٠٧). ويساهم القطاع بشكل غير مباشر بما نسبته (٢٧)% من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الأنشطة المرافقة للقطاع الزراعي.

بلغت قيمة الناتج المحلي من هذا القطاع في عام ٢٠٠٧ حوالي (٣١٢,٤) مليون دينار أردني مقارنة مع (١٤٨,٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٢ .

ازدادت الصادرات الأردنية من الخضار والفواكه من (٤٣٥) ألف طن خلال عام ٢٠٠٢ لتصل الى (٧٣١) ألف طن في عام ٢٠٠٧ .

- مساهمة القطاع في الجانب الاجتماعي:

يشكل القطاع الزراعي مصدر دخل لحوالي ١٥% من سكان الريف والبادية ويوفر القطاع حوالي (٧١) ألف فرصة عمل.

- مساهمة القطاع في الجانب البيئي:

تضمنت انجازات المشاريع الزراعية العاملة حماية ما مساحته (٣٠٨) ألف دونم من عوامل انجراف التربة وصيانة الموارد الزراعية فيها.

مساهمة القطاع في الأمن الغذائي:

البند	نسبة الاكتفاء الذاتي
خضار	%١٣٠
لحوم الدواجن	%١٠٠
بيض المائدة	%١٠٠
لحوم حمراء	%٣٥
الحليب ومشتقاته	%٥٠
الفاكهة	%٩٠
محاصيل حقلية	▪قمح وشعير (٧)% ▪الحمص (٨)% ▪العدس (١٧)%
الأعلاف(نخالة، أعلاف خضراء،تبن، ذرة)	%١٧

الموارد الطبيعية	
أراضي صالحة للزراعة (٨,٧) مليون دونم (معدل أمطار سنوية تزيد عن ٢٠٠ملم)	المساحة المستغلة (٢,٩٦) مليون دونم
مياه متاحة (٧٧٤) مليون م٣	المستغل في القطاع الزراعي (٥٤١) مليون م٣ (٧٠)% من إجمالي المياه المتاحة
قطاع الثروة النباتية	
الاستغلال الزراعي للمساحات الصالحة للزراعة	▪ محاصيل حقلية (٨٢٥,٥) ألف دونم ▪ خضار (٤٤٣,٨) ألف دونم ▪ أشجار مثمرة (١٦٩٤,١) ألف دونم
الإنتاج الزراعي	٢,٥ مليون طن: ▪ محاصيل حقلية (٩١,٢) ألف طن ▪ أشجار مثمرة (٨١١) ألف طن ▪ خضار ١,٦ مليون طن

تابع - قطاع الثروة النباتية	
المشاتل الزراعية	٢٦٠ مشتل زراعي: ■ ١٨ مشتل حكومي ■ ٢٤٢ مشاتل القطاع الخاص
معاصر الزيتون	■ عدد (١٠٣) معصرة ■ معدل الإنتاج (٢٧) ألف طن من زيت الزيتون.

الحراج والمراعي		
أراضي مسجلة حراج (١,٣٢٠) مليون دونم	المساحة المزروعة بالأشجار الحرجية (٨٥١) ألف دونم	يتم إنتاج سنويا (٧) ملايين شتلة حرجية ورعوية من خلال (١٤) مشتل حرجي
المساحة الإجمالية للمحميات الرعوية (١,٠٩) مليون دونم	مساحة مستغلة (١,٣) مليون دونم	عدد المحميات الرعوية (٣٤) محمية.

قطاع الثروة الحيوانية		
قطاع الدواجن	العدد الإجمالي للمزارع (٢٤٦٣) مزرعة	تنتج: ▪ ١٤٥ ألف طن لحم طيور ▪ ٨٦٣ مليون بيضة

الأغنام والماعز والأبقار	▪*أغنام وماعز (٣,٦٠٠) مليون رأس ▪أبقار (٦٧) ألف رأس	الإنتاج: ▪ ١٠ الاف طن من اللحوم الحمراء ▪ ٣٠٩,٨ ألف طن من الحليب
خلايا نحل	٤٥ ألف خلية نحل	تنتج حوالي (١٣٠) طن عسل (استيراد ٦٦٦ طن).
قطاع التسويق		
الأسواق المركزية	٣ أسواق مركزية (عمان، اربد، لزرقاء)	مجموع كميات الخضار والفواكه الواردة الى الأسواق عام ٢٠٠٧ بلغ ٩٠٤٥٧٥ طن

تحديات التنمية الزراعية

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- تعاظم وتعاقب المخاطر الزراعية
- اتساع الفجوة مابين الإنتاج المحلي والاحتياجات من المحاصيل الحقلية والعلفية
- تذبذب كميات الأمطار وعدم انتظامها وتعاقب سنوات الجفاف
- التراجع المستمر في مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع في النشاط العمراني غير المخطط وتفتت الملكيات الزراعية وتحولها الى وحدات إنتاج صغيرة لا تناسب الزراعة الاقتصادية. (خرج من الزراعة منذ عام ١٩٧٥ نحو ٨٨٤ ألف دونم) (ارتفع عدد الملكيات الزراعية المسجلة من ٥٠٩٧١ عام ١٩٧٥ الى ١١٣٣١٦ ملكية عام ١٩٩٧)

- تدهور الموارد الرعوية.
- تمليك نحو (٢٠) مليون دونم من هذه الأراضي للمواطنين دون الاستناد على خطة مدروسة لإدارتها وصيانتها.
- التناقص المستمر في كميات ونوعية مياه الري السطحية العذبة .
- ازدياد التعديات على الثروة الحرجية وعدم تفعيل التشريعات الناظمة لحماية هذه الثروة.
- تواضع دور مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية الزراعية.

الوثيقة الزراعية

آليــة إعـداد الوثيقـة

تنظيم اجتماعات عامة في المحافظات لمناقشة متطلبات تنفيذ التوجهات الملكية السامية (١٩-٢٥/ ١١/ ٢٠٠٨)

إعداد وثيقة لنتائج الاجتماعات المتضمنة التحديات والحلول المقترحة حسب المحافظات

تصنيف التحديات حسب القطاعات

تصنيف مقترحات التنمية حسب القطاعات

مراجعة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية وخطة الوزارة التي عرضت على المجلس الزراعي الاعلى

مقترح للوثيقة الزراعية المتضمنة للإجراءات والبرامج والمشاريع المطلوبة للمرحلة القادمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المحافظات

أولويات المرحلة الحالية والقادمة لوزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها

نحو تنمية زراعية مستدامة تهدف إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

١- مواجهة تعاقب حالات الجفاف:

- تكثيف أعمال الحصاد المائي (سدود ترابية وحفائر).
- استغلال المياه غير التقليدية في الإنتاج الزراعي.
- تنفيذ مشاريع الحصاد المائي على مستوى المزرعة وصيانة الموارد المائية.
- إصدار التشريعات التي تنظم حفر واستغلال الآبار المالحة وتحليتها.
- تطوير وتوجيه البحوث الزراعية نحو برامج كفاءة استخدام مياه الري.
- تطوير إدارة مياه الري في وادي الأردن وإشراك تنظيمات المزارعين في الإدارة والتخطيط لبرامج المياه.
- تشجيع تقنيات الزراعات المحمية وتوفير قروض زراعية بدون فوائد.
- توفير القروض الزراعية الميسرة لتنفيذ وسائل الحصاد المائي.
- متابعة الإجراءات المتعلقة بإنشاء صندوق إدارة المخاطر الزراعية.

٢- الأمن الغذائي الأسري ومكافحة الفقر الريفي :

- تنفيذ مشاريع زراعية نوعية بشقيها النباتي والحيواني لتنويع مصادر الدخل لدى الأسر الفقيرة.
- تأهيل الفئات المستهدفة على إدارة المشاريع الإنتاجية.
- توسيع قاعدة الفئات المستفيدة والمشاريع الإنتاجية ضمن برامج مؤسسة الإقراض الزراعي.

٣- زيادة الإنتاج المحلي من محاصيل الحبوب والأعلاف وإنتاج البذار:

- تنفيذ مشروع دعم زراعة محاصيل الحبوب.
- التوسع في استغلال المياه المعالجة في إنتاج الأعلاف وإصدار التشريعات الناظمة.
- التوسع في إنشاء المحميات الرعوية وتنفيذ وسائل الحصاد المائي .
- دراسة إمكانية استغلال أراضي الخزينة في إنتاج محاصيل الحبوب والبذار وحفر الآبار فيها وإدارتها من قبل تنظيمات المزارعين وإصدار التشريعات الناظمة لذلك.
- التنسيق والتعاون مع الصندوق الهاشمي لتنمية البادية لإنتاج الأعلاف وبذار الحبوب.

تابع/ زيادة الإنتاج المحلي من محاصيل الحبوب والأعلاف وإنتاج البذار:

- توفير القروض الزراعية الميسرة لمزارعي الحبوب والأعلاف.
- إسناد مشروع تنفيذ إكثار البذار الى وزارة الزراعة.
- دعم مالكي الآبار بأثمان المياه شريطة تقيدهم بزراعة الحبوب والأعلاف.

٤- التشريعات والأنظمة:

- إقرار مشاريع القوانين الداعمة للقطاع الزراعي (غرفة الزراعة، القانون المعدل للاتحاد العام للمزارعين، النظام المعدل لأسواق الجملة).
- تفعيل/تعديل التشريعات الناظمة للقطاع وحماية الموارد (نظام استعمالات الأراضي، قانون تنظيم المدن والقرى، أحكام قانون الزراعة المتعلقة بحماية الموارد، تعليمات استقدام العمالة الوافدة).
- إصدار التشريعات والأنظمة التي تسمح وتنظم باستغلال الموارد (حفر الآبار، استغلال أراضي الخزينة) وإدارتها من قبل تنظيمات المزارعين.
- تعديل وإزالة التعارضات التي وردت في القوانين ذات الصلة بالقطاع الزراعي (قانون إدارة أملاك الدولة، قانون تنظيم المصادر الطبيعية، قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته، قانون تنظيم المدن والقرى لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته).

٥- دعم القطاع الزراعي وتطوير قطاع الثروة النباتية:

- إجراءات داعمة لخفض كلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- دراسة دعم أسعار الطاقة في القطاع الزراعي.
- توصيل الطاقة (التيار الكهربائي) لمواقع الإنتاج.
- صيانة الموارد الزراعية وتطوير البنية التحتية للقطاع.
- دعم زراعة محاصيل الحبوب وإنتاج البذار.
- تفعيل التشريعات المتعلقة بحماية الموارد الزراعية.
- رفع كفاءة العاملين في القطاع الزراعي.
- رفع سوية إجراءات الصحة والصحة النباتية.
- تنفيذ برامج ومشاريع تنمية قطاع الثروة النباتية.

٦- التنمية الزراعية على مستوى الأقاليم وتطوير الوحدات الميدانية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمزارعين:

- إنشاء مراكز إقليمية (استغلال الميزة النسبية للمحافظات).
- توفير خدمات الآليات الزراعية المناسبة في المحافظات.

٧- تطوير وحماية الثروة الحرجية وتنمية المراعي:

- تحسين البنية التحتية لقطاع الحراج.
- تنفيذ أعمال الحصاد المائي وإنشاء المحميات الرعوية.
- تفعيل التشريعات المتعلقة بحماية الموارد الحرجية والمراعي.
- تنفيذ مشاريع التحريج وتأسيس نظام معلوماتي حول الموارد الحرجية.

٨- تطوير قطاع الثروة الحيوانية وأعمال المراقبة:

- تطوير الخدمات البيطرية والبنية التحتية لقطاع الثروة الحيوانية.
- تحسين العملية التسويقية للمواشي ومنتجات الثروة الحيوانية.
- تطوير إجراءات المراقبة ومسوحات الأمراض الحيوانية ورفع كفاءة المحاجر البيطرية.
- بناء القدرات للعاملين في القطاع.
- الاستقلال المالي والإداري لقطاع خدمات الصحة الحيوانية.
- تنفيذ مشاريع تنمية القطاع.

٩- تنظيم وتطوير التسويق الزراعي:

- إجراءات ومشاريع تحسين جودة المنتج وتطبيق القواعد الفنية.
- تنظيم الإنتاج الزراعي.
- تطوير البنية التحتية للتسويق الزراعي.
- تطوير إجراءات النقل.
- تقليص الحلقات التسويقية ودعم دور الأسواق الشعبية.

١٠. استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في السودان.

١١. بناء القدرات ورفع كفاءة العمالة الزراعية

١٢. تعزيز التعاون ما بين كافة الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

١٣. دعم البناء المؤسسي لمؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المزارعين.

١٤. تطوير البحث والإرشاد الزراعي.

١٥. دعم برامج مؤسسة الإقراض الزراعي لتحقيق التنمية الريفية والحد من مشكلتي الفقر البطالة.

استراتيجيات التنفيذ

تحتوي الوثيقة الزراعية على حزمة الإجراءات والبرامج والمشاريع لتنمية القطاعات الزراعية، ويشمل كل قطاع على:

- التحديات
- الأهداف
- استراتجيات التنفيذ
- الإجراءات
- البرامج والمشاريع

استراتيجيات التنفيذ

تم تحديد الإجراءات والبرامج والمشاريع المطلوبة لتنمية القطاعات والتي تبين:

- الأهداف
- خطوات التنفيذ
- النتائج المتوقعة
- فترة التنفيذ
- مسؤولية التنفيذ
- المخصصات المالية المطلوبة

- بلغ عدد المشاريع المطلوب تمويلها لعام ٢٠٠٩ والتابعة لوزارة الزراعة (٧٤) مشروعا زراعيا بالإضافة الى البرامج والمشاريع البحثية التابعة للمركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي والتي بلغ عددها (١٢٣) مشروعا منها (٧٥) مشروعاً مقترحا

القطاع/ البرنامج	عدد المشاريع
برامج صيانة الموارد الزراعية والحصاد المائي	١٢
برنامج تحسين مستوى دخل الأسر الريفية الفقيرة (الحاكورة)	٨
برنامج تطوير المشاريع الصحراوية	١
برنامج تنمية قطاع الثروة النباتية	١٧
برنامج تنمية قطاع الثروة الحيوانية	٨
برنامج تنمية قطاع الحراج والمراعي	٢٢ (منها ١٤ مشروع إنشاء محميات رعوية)
مشاريع تنمية قطاع التسويق	١
برنامج الإدارة والخدمات المساندة	٥
مشاريع البحث والإرشاد الزراعي	١٢٣ (منها ٧٥ مشروع مقترح)

متطلبات التنفيذ - الموازنة

١. توفير الموازنة المطلوبة لوزارة الزراعة لعام ٢٠٠٩ والبالغة (١١٨.٥) مليون دينار بما فيها موازنة المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي.

تتضمن الموازنة النفقات التالية:

- نفقات جارية (٣٥) مليون دينار.
- نفقات رأسمالية (٨٣.٥) مليون دينار

٢. توفير الكوادر الفنية والمساندة.

التوصيات

١. معالجة تعدد المرجعيات المتعلقة بالقطاع الزراعي واعتماد وزارة الزراعة كمرجعية.
٢. التعاون الوثيق بين كافة المؤسسات المعنية بالتنفيذ من القطاعين العام والخاص.
٣. التعاون والتنسيق بين وزارة الزراعة وبقية الوزارات.
٤. إقرار مشاريع القوانين الداعمة للقطاع الزراعي (النظام المعدل لأسواق الجملة ومشروع قانون غرفة الزراعة والقانون المعدل للاتحاد العام للمزارعين).
٥. تفعيل/ تعديل التشريعات والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالقطاع الزراعي (قانون استعمالات الأراضي، أحكام قانون الزراعة لحماية المراعي والغابات، تعليمات استقدام العمالة الوافدة)
٦. إصدار التشريعات والتعليمات اللازمة لتنفيذ الإجراءات والبرامج والمشاريع التي وردت في الوثيقة.

التوصيات

٧. مشاركة وزارة الزراعة مع وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن في إعداد خطط توفير المياه في وادي الأردن وتوزيعها، وإشراك جمعيات مستخدمي المياه في إعداد الخطط السنوية للمياه.

٨. انتظام مواعيد انعقاد المجلس الزراعي الأعلى وتوسيع مظلة المجلس وتشكيل لجان فرعية متخصصة تنبثق عن المجلس

٩. إنشاء معهد للسياسات الزراعية ومعهد لتدريب المزارعين ترتبط بوزارة الزراعة.

١٠. إعداد دراسات وإصدار تعليمات تنظم وتسمح بالتوسع في استخدام المياه غير التقليدية.

١١. الاستقلال المالي والإداري لقطاع خدمات الصحة الحيوانية.

١٢. دعم أسعار الكهرباء في القطاع الزراعي وللأنشطة المتعلقة بتبريد وتخزين التمور وإيصال التيار الكهربائي للوحدات الزراعية في وادي الأردن.

التوصيات

٣١. خفض أسعار المواد الخام الداخلة في تصنيع الأسمدة من قبل الشركات المنتجة.

٤١. توفير عوامل الاستقرار للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين العاملين في القطاع الحكومي من خلال توفير الحوافز المادية لهم.

٥١. عقد مؤتمر وطني لدعم وتفعيل دور المؤسسات والتعاونيات الزراعية.

٦١. إدخال منهج الزراعة في المناهج التعليمية وإعادة منهج الحديقة المدرسية.

٧١. توجيه التعليم الأكاديمي الزراعي بما يتلائم مع الاحتياجات.